المحاضرة الرابعة/مرحلة التحول الارادي للإصلاحات (1980-1986).

مقدمة: في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، دخلت الجزائر مرحلة فارقة في تاريخها السياسي والاقتصادي، حيث كانت البلاد بحاجة ماسة إلى تجديد وتطوير عميق لمواجهة التحديات المستعصية التي كانت تهدد استقرارها. كانت الجزائر، التي خرجت لتوها من التجربة الاستعمارية المريرة، تعيش فترة من التوترات الاقتصادية والاجتماعية، محاطة بأزمات متعددة، بدءاً من تراجع أسعار النفط وصولاً إلى الأزمات المالية الخانقة. ومن هنا، جاءت "مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات" بين 1980 و1986، التي تمثل نقطة تحول حاسمة في سياسة الدولة الجزائرية.

لم تكن هذه الإصلاحات مجرد رد فعل للأزمات، بل كانت نتيجة قناعة لدى النخبة السياسية بضرورة إجراء تغييرات جذرية تُعيد تشكيل الاقتصاد الجزائري وتجعله أكثر مرونة في مواجهة التحديات الدولية والمحلية. كانت تلك الفترة، على الرغم من الأوضاع الصعبة، بمثابة فترة ولادة جديدة لسياسات اقتصادية واجتماعية جريئة، شهدت محاولات لتحرير الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي في الجزائر بشكل يعكس تطلعات الشعب الجزائري لمستقبل أفضل.

لكن الإصلاحات لم تكن خالية من المخاطر والتحديات؛ فقد واجهت معارضة قوية من قطاعات واسعة في المجتمع، وكان السؤال الكبير: هل ستتمكن الجزائر من اجتياز هذه المرحلة الانتقالية بنجاح أم ستُضاف إلى سلسلة من الإخفاقات؟ هذه الأسئلة تفتح لنا نافذة لفهم طبيعة التحديات التي واجهتها الجزائر، وكذلك تبعات التحول الإرادي الذي شهدته في تلك الفترة الحرجة.

1/المخطط الخماسي الاول (1980-1984):

كما سبق وذكرنا فإن الاختلالات في توازنات الاستثمارات التي ميزت الجزائر خلال سنوات السبعينات والتي يعكسها التركيز الكبير على النشاط الصناعي في المخططات السابقة، أوجبت ضرورة إعادة النظر في طريقة توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما نلتمسه في المخططين الخماسيين الأول والثاني، وتمثلت أهم أهداف المخطط الخماسي الأول فيما يلي:

(1)- تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية.

(2)- جعل الانتاج الوطني مصدر تغطية الحاجات الوطنية.

(3)- تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة.

(4) التحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد الوطني.

(5)- نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

و قد تم رصد غلاف مالي لهذا المخطط قدر بـ 400 مليار دج وهو موزع على مختلف التخصصات والقطاعات كما يبينه الجدول التالي:

التوزيع القطاعي للاستثمارات خلال المخطط الخماسي الاول (1980-1984)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
الصناعة	154.5	38.5
المحروقات	63	4.77
الفلاحة	47.1	18.5
الري	23	5.7
النقل	13	3.24
الهياكل القاعدية	37.9	9.46
السكن	60	14.97
التربية والتكوين	42.2	10.53
القطاع الاجتماعي	16.3	4.07
التجهيزات الإدارية	9.6	2.39
استثمارات أخرى	20	4.99
المجموع	400.6	100

الوحدة: مليار دج.

أمام العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات الوطنية على التحكم في طاقتها الانتاجية وأمام ارتفاع أسعار البترول إلى 17 دولار للبرميل في 1981 لجات الجزائر الى اعادة الهيكلة العضوية و المالية لمؤسساتها و فيما يلي شرح لهاتين النقطتين:

1-1/إعادة الهيكلة العضوية:

يمكن تعريف اعادة الهيكلة العضوية بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية بحيث أرجعت الدولة السبب في سوء التسيير وعدم التحكم في الانتاج خاصة في المؤسسات الصناعية, إلى ضخامة هذه الأخيرة وبالتالي فإن تحسين مستوى التسيير واستغلال الطاقة الانتاجية يستوجب تفكيك وتقسيم هذه المؤسسات الكبرى إلى وحدات إنتاجية صغيرة من أجل تسهيل عملية تسييرها.

وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم 80-242 الصادر في 04_10_1980 والذي تم بموجبه تقسيم 50مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم.

بالإضافة إلى إصدار قانون 11/82 المؤرخ في 21_08_1982 المتعلق بتنظيم الاستثمارات في القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومن أجل تشجيع مساهمة هذه القطاعات في البرامج التنموية واستكمال تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة أو التعاقد.

1-2/إعادة الهيكلة المالية:

إن إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية فرض بدوره إعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسات المنشأة حديثا، من أجل مساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي وقد كان الهدف من ذلك تجسيد استقلال هذه المؤسسات عن طريق الاستغناء عن إعانات الدولة وتحويلها إلى وحدات اقتصادية ومالية قادرة على التكفل بمهامها بعيدا عن الوصاية المركزية، كما أنشأت لجنة سنة 1981 تهتم بدراسة أسباب الاختلالات المالية التي تعاني منها أغلبية المؤسسات العمومية.

2/المخطط الخماسي الثاني (1985_ 1989):

2-1/ التعريف بالمخطط الخماسي الثاني (89/85): خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تراجع قطاع الصناعة الى نسبة 31,67% بمبلغ قدره 174,2مليار دج من مجموع الغلاف المالي الكلي المخصص لهدا البرنامج و المقدر ب 550 مليار دج. و الجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الخاصة بهذا المخطط على مختلف القطاعات:

التوزيع القطاعي للاستثمارات خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
الصناعة	174.2	**31.67**
المحروقات	39.8	**7.23**
الفلاحة	79	**14.36**
النقل	15	**2.72**
الهياكل القاعدية	45	**8.27**

السكن	76	**13.81**
التربية و التكوين	45	**8.18**
القطاع الاجتماعي	20.45	**3.71**
مؤسسات الانتاج	44	**8**
استثمارات اخرى	19	**3.45**
البريد و المواصلات	23.58	**4.3**
الصحة	8	**1.45**
المجموع	**550**	**100**

الوحدة: مليار دج.

تلقى الاقتصاد الوطني ضربة قاسية سنة 1986 حينما هوت أسعار النفط وتراجعت معها إيرادات ميزانية الدولة، ما أدى إلى خلق عجز في تمويل المشاريع المدرجة، لدلك لجات الدولة إلى إصلاح شامل للقطاع الاقتصادي وكان أهم ما جاء فيه " **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية** " وذلك بمنح المزيد من الاستقلالية لهذه المؤسسات قصد تحسين فعاليتها سواء فيما يتعلق بنموها أو بمساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و دلك بتحكم افضل في قواعد التسيير و تحسين معايير الانتاج و الانتاجية. وقد تم في جانفي 1988 تحويل تسمية **"المؤسسات العمومية الاشتراكية"** الى **"المؤسسات العمومية الاقتصادية"** مع منحها الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات دون العودة للوزارة الوصية، وبذلك أصبحت المؤسسة الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن الدولة.

2-2/أهداف استقلالية المؤسسات العمومية:

- منحها فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية.
- التخلص من القيود البيروقراطية والوصاية الإدارية.
- الاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر العملية الانتاجية.

3/تقييم فترة الاصلاحات الارادية (1980-1989):

-تضاعف الناتج الداخلي الخام من 133 مليار دج سنة 1979 الى 225 مليار دج سنة 1984.

-خلق ما قدره 720 الف منصب عمل جديد أي بنسبة 61%.

-تسجيل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نمو قدره 5,8 %سنويا.

الا انه مع تدبدب اسعار الصرف و انخفاض اسعار البترول في وسط الثمانينات انتهجت الجزائر سياسة التقشف ما اثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و يظهر دلك في :

1-انخفاض عملية الاستيراد.

2-انخفاض المداخيل من العملة الصعبة.

3- ركود اقتصادي.

4-تقليص حجم الاستثمارات.

5-اللجوء الاصدار النقدي من اجل تغطية العجز المالي.

6-تراجع النمو الاقتصادي الى 2,7% خلال الفترة 1987-1988.

7-ارتفاع معدلات البطالة جراء الانكماش الاقتصادي 15% سنة 1984 الى 17% سنة 1989.

8- ضالة الانتاج و ندرة المواد الواسعة الاستهلاك.

خاتمة: عرفت المؤسسات الاقتصادية العمومية ابتداءا من 1980 عدة اصلاحات, معلنة بدلك بداية التراجع عن التجربة الاشتراكية المتبعة سابقا, و يتجسد دلك في اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الوطنية الكبرى, الامر الدي يسمح بإعطاء نوع من الحرية و الاستقلالية في التسيير للمؤسسات الفرعية المنشاة دون اللجوء الى المؤسسة الام , مع احتفاظ الدولة بملكية راس مال هده المؤسسات و دلك من خلال صناديق المساهمة المسؤولة عن تسيير المحافظ المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

هده الاصلاحات التي باشرتها الدولة في ضل العجز المالي الكبير الدي عرفته الجزائر خلال الثمانينات خاصة بعد انهيار اسعار النفط في1986, وعلى الرغم المزايا التي جاءت بها إلا أن الأهداف المرجوة منها لم تتحقق بسبب المشاكل البيروقراطية وتأخر عملية إنعاش وإعادة هيكلة هذه المؤسسات.